

حربها «المقننة» ضد تنظيم «القاعدة». تماه لا يكاد رافضو الاحتلال في جنوب اليمن، في ظلّه، يميّزون بين «الشركيين» (أنتى تجد الإماراتيين تجد من خلفهم الأميركيين). هذا الفهم لطبيعة ما يدور في المحافظات الجنوبية «المحررة» يبدو أنه أخذ في التنامي، شيئاً فشيئاً، على الرغم من أن «شركاء» الثورة على الاستعمار البريطاني يظهرون كمن «تفرّقوا أيادي سباً». بعضهم بات مدافعاً شرساً عن الاحتلال، مزايدياً عليه في «التنظير» لوجوده، في مفارقة أقرب إلى إثارة الإشفاق منها إلى السخط، وبعضهم الآخر يحاول عبور حقول الألغام تلك بأقل قدر من التكاليف من دون أن تفلح جهوده إلى الآن، فيما بعضهم الثالث يسير في طريق المواجهة التي تشي التطورات الأخيرة في مدينة عدن، والتي برزت خلالها لهجة غير مسبوقة ضد الاحتلال، بأنها آتية على الأرجح.

إصرار قائد المفاوضات حينها، الرئيس قحطان الشعبي، على تسمية «جنوب اليمن» - تتسع راهناً، يوماً بعد يوم، بقعة انتشارها، مصحوبة برفض نرزق لكل ما له صلة باليمن. على خط مواز، يتكثّف الاشتغال البريطاني على إعادة إحياء فكرة القواعد العسكرية، التي لم تتمكن المملكة المتحدة من ترجمتها، مباشرة، عقب خروجها من جنوب اليمن. لكنها اليوم تجد الفرصة سانحة لتحقيق الحلم الذي راود أسلافها، بالسيطرة على السواحل والجزر اليمنية. أما الولايات المتحدة، فإن كل ما تطمح فيه، خصوصاً في المواقع الاستراتيجية (كأرخبيل سقطرى)، بات، عملياً، تحت سيطرتها بـ«فضل» حليفها الإماراتي، فضلاً عما يوفر عليها الأخير من جهد استخباري وبشري على مستوى

على «حصان طروادة»... الأميركيون هنا!

الأميركية إرسال ما قالت إنه «عدو صغير جداً» من الجنود الأميركيين إلى مدينة المكلا الساحلية (حيث يقع ميناء المكلا، أحد الميناءين الوحيدين في محافظة حضرموت المطلين على بحر العرب)، لدعم الحملة الهادفة إلى «تحرير» المدينة من عناصر التنظيم. وفي أغسطس/ آب الماضي، أعلن البنّاعون مشاركة قوات أميركية خاصة في ما وُصفت بأنها حملة لـ«تطهير» محافظة شبوة من عناصر «القاعدة»، بقيادة الإمارات، وذرعاها المحلية، «النخبة الشبوانية». واللافت في الحملة الأخيرة أنها تركّزت على المناطق الساحلية حيث تقع المنشآت الحيوية كمنشأة بلحاف لإنتاج الغاز المسال، و3 موانئ (المجدحة والبيضاء وقنا)، بإمكانها، إذا ما اتصلت بمواقع أخرى على البحر العربي والمحيط الهندي، تشكيل بديل من مضيق هرمز. أما الوجود الأميركي الأبرز والأكثر دلالة، فهو في جزيرة سقطرى، التي تشكل مطحماً متقادماً للولايات المتحدة. بحسب المعلومات الواردة من الأرخبيل، فإن عمليات شراء الأراضي التي تقودها الإمارات، وتحديدًا في منطقة جهر ذات الأهمية الاستراتيجية، مستمرة على قدم وساق، ما يشير إلى إمكانية تحول هذه المنطقة إلى قاعدة عسكرية أميركية، خصوصاً أن الأميركيين يرافقون الإماراتيين في معظم تحركاتهم طبقاً لمصادر محلية. ووفقاً للمعلومات، فإن منطقة جهر تُعدّ أكبر مرتفع جبلي في سقطرى، ولذا فإن السيطرة عليها تضمن سيطرة نارية على الممر الدولي للملاحة البحرية بين شرق آسيا وأفريقيا، وكذلك التحكم بأربعة مضائق رئيسية هي هرمز وباب المندب والسويس وملقا.

والتعذيب، على العصا الإماراتية أيضاً، سواء في السجن الرئيس لـ«التحالف العربي» في مديرية البريقة في مدينة عدن، أو في سجن الريان بمدينة المكلا. اتكاء يحقّق لواءتشن هدفين متصلين في آن واحد: استحصال ما يرضي هوسها بالتجسس، ولو أدى الأمر إلى ظلم أبرياء (تماماً مثلما كان يحدث في غوانتانامو)، والهروب من وجه العدسة اللاقطة لانتهاكات حقوق الإنسان (وهو ما يتحقّق لها فعلاً؛ إذ تتركّز اتهامات المنظمات الدولية على الدور الإماراتي في التعذيب الوحشي للمعتقلين). على خط مواز، يدور الحديث عن مشروع تديره الإمارات في عدن لتبني نوعية الأسلحة المستخدمة ضد قواتها في جبهات الوسط والشمال، وتحديدًا الساحل الغربي. إذ تحاول أبو ظبي التعرف إلى السبب الكامن وراء عدم تمكن منظومة الـ«باتريوت»، فخر الصناعة الأميركية، من اعتراض صواريخ «أنصار الله»، ولا سيما في جبهة المخا (يُنقل حطام الصواريخ إلى عدن ومن ثم تفحصه هناك)، والتثبت مما إذا كانت تلك الصواريخ روسية وكورية أو أنها إيرانية الصنع. وبالنظر إلى الهدفين المذكورين، لا يستبعد أن يكون للولايات المتحدة دور في ذلك المشروع، خصوصاً أن بنك أهداف صواريخ «أنصار الله» اتسع، أخيراً، ليشمل أبو ظبي، وإن كان هذا التطور لم يأخذ نصيبه من الاهتمام بفعل التكتّم الأميركي والإماراتي. على مستوى الحضور العسكري المباشر، يبرز العنصر الأميركي في المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية، تحت ستار دعم القوات الإماراتية والتشكيلات المحلية في مواجهة تنظيم «القاعدة». قبل نحو سنة ونصف سنة، أعلنت وزارة الدفاع

هؤلاء عملية تجنيد العملاء داخل تنظيم «القاعدة»، وكذلك عملية زرع «الشرائح» التي يُستهدف من طريقها عناصر التنظيم بضربات الطائرات من دون طيار، والتي كان آخرها مطلع الشهر الحالي، حيث استهدفت ضربة «درون» القيادي في «أنصار الشريعة»، صلاح الجوهري، في منطقة يافع في محافظة لحج دون أن تتمكن من قتله. إلى جانب ما تقدم، يعتمد الأميركيون على الإماراتيين في المعلومات اللازمة لتنفيذ «إتزازاتهم» ضد مقار قيادات في تنظيم «القاعدة» يرون أن بقاؤها «تهديد استراتيجي» لهم (وفق التعريف الأميركي لمصطلح التهديد). هذا ما حدث في محافظة البيضاء، قبل أشهر، عندما استهدف إنزال أميركي، بمشاركة قوات خاصة إماراتية، منزل قيادات من «القاعدة» في منطقة بكلا، وما تكرر في آذار/ مارس الماضي في محافظة أبين، حيث استهدف إنزال مماثل مواقع للتنظيم في منطقة موجان.

أكثر من ذلك، يتكئ الأميركيون، في عملية الاستدرا المباشرة للمعلومات (الاستجواب والتحقيق

الوجود الأميركي الأبرز والأكثر دلالة هو في جزيرة سقطرى

دعاء سويدان

لم تكن الولايات المتحدة الأميركية، قبيل عام 2014، تواجه بالغ صعوبة في النفاذ إلى اليمن؛ ذلك أن النظام الذي كان قائماً، بوجهيه الأصلي (قبيل 2011) والبديل (عقب 2011)، لم يحل بينها وبين أداء المهام «الاستراتيجية والحيوية» لما تسميه «أمنها القومي» و«الأمن العالمي» على الأراضي اليمنية (ضربات الطائرات من دون طيار، الحضور في القواعد العسكرية وعلى السواحل)، لكن ما كان يتطلب اتفاقيات «بيروقراطية» وجهداً استخبارياً وبشرياً وحملاً إعلامية دورية لـ«تلميع الصورة» بات أيسر بكثير بـ«فضل» الحليف الإماراتي المسيطر على جنوب اليمن، بل إن «الرجل القوي» في أبو ظبي، كما تسميه الصحافة الغربية، أوصل واشنطن إلى حيث ما لم تكن تحلم به حتى إبان عهد الرئيس السابق، علي عبد الله صالح. يبدو الأمر أشبه ما يكون بقضية شركة «بلاكووتر» والشركات الخاصة الأخرى التي استعانت بها الولايات المتحدة، عقب غزوها للعراق عام 2003. أرادت الإدارة الأميركية، من وراء ذلك، تقليص تكلفة عملياتها في بلاد الرافدين والتخفيف من الأعباء «الأخلاقية» التي تلاحقها جراء تلك العمليات. اليوم، يتكرر السيناريو نفسه، إنما على أرض عربية أخرى هي جنوب اليمن، وبأدوات عربية هذه المرة بدلاً من الكولومبية والجنوب أفريقية. في حربها «المفترضة» ضد تنظيم «القاعدة» في جزيرة العرب، تستعين الولايات المتحدة، رهنها، بالإماراتيين، الذي شكلوا لهم جهازاً استخباراتياً بالغ القوة والنفوذ في المحافظات الجنوبية. يتولى

بتكر مشهد اليوم المتكثف طويلاً من المتفجعين والمهادنين للمستعمر (ارشييف)



وسلطانات ومشيوخ وميليشيات. لكن مع استعادة تاريخ ليس بقديم، فإن الطامعين ليسوا بآمن من خروج مقاومة جديّة، تلاقى ثورة حقيقية في الشمال، ولو بعد عشرات السنين، وهو ما يشهد عليه 14 أكتوبر من كل عام.

وحده عبد ربه منصور هادي لا يزال في الخندق نفسه (ارشييف)

في الخندق نفسه. الرجل الذي لعب وشقيقه ناصر منصور هادي، إبان عهد الاستعمار، دور المرافق للحاكم العسكري البريطاني في السلطنة الفضلية، يقيم اليوم في فنادق الرياض منافحاً، بأريحية، عن الحرب التي تشنّها السعودية وحلفاؤها على بلاده. يقال إنه لدى تعيين هادي مديراً للكلية العسكرية في عدن مطلع السبعينيات، سجّل الرئيس الجنوبي، حينها، سالمين، اعتراضه على ذلك، محتجاً بارتباط عائلة هادي بالاستعمار البريطاني.

دعاء...

جانب محمد علي هيثم، أول رئيس وزراء جنوبي بعد الاستقلال، قيادة جبهة جبل فحمان في محافظة أبين، قبل أن توكل إليه، إثر تعيينه وزيراً للدفاع خلفاً لعلي سالم البيض، مهمة تأسيس الجيش الجنوبي بالتعاون مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. يحاول ناصر، اليوم، إيجاد مساحة وسطية تتيح له المشاركة في الديناميات الراضية لما آلت إليه الأوضاع في الجنوب، مع الاحتفاظ، في الوقت نفسه، بمرونة لا تزال تواجهه بالسلبية من قبل الرياض وأبو ظبي. وحده عبد ربه منصور هادي لا يزال

